يجب وقف الانزلاق نحو نقطة اللاعودة

التطورات الاخيرة في الخلاف داخل فتح ومع سوريا باتت تحمل في طياتها مخاطرا تتجاوز تكريس الانقسام في فتح الى خطر الانقسام في منظمة التحرير.

ان ابعاد قوات فتح الموالية من البقاع يعني، في نهاية التحليل، ايجاد وضع يتيح لاسرائيل، بدلا من واحدة، مواجهة عسكريتين، واقامة قيادتين عامتين لمنظمة التحرير، واقامة قيادتين عامتين لفتح. وإذا كان هذا الوضع قائما في داخل حركة فتح بعد نشوب الخلافات، فانه، في الوقت الحاضر، وفي ظل ميزان القوى الذي نشأ في البقاع وسوريا، اثر انسحاب القوات الموالية، يتخذ بعدا اكثر خطورة، ويجعل قوات المنظمات الفلسطينية الاخرى في منطقة البقاع اكثر عرضة للخطر من سبب لا مجال لتفصيله، بعد اعادة المعارضة.

وفي حالة كهذه لا يمكن التغاضي عن خطر انسحاب هذا الوضع على الاطار السياسي الواحد لمنظمة التحرير الفلسطينية اذا لم تتوقف التطورات الخطيرة والمؤلمة التي جرت بصورة متسارعة في الايام الاخيرة.

لقد قيل الكثير في موضوع الخلاف الذي نشأ داخل حركة فتح ومع سوريا، وبالتالي مع فلسطينية وعربية دولية لتطويق ذلك الخلاف وحله لمصلحة الوحدة. وكان مرد ذلك كون هذا الخلاف يتعدى بتأثيره السلبي حدود حركة فتح الى منظمة التحرير نفسها.

غير ان المرحلة التي دخلها الخلاف، في الفترة الاخيرة، باتت تشير الى ان استمرار هذا الخلاف لا يؤثر سلبيا على فعالية ودور ومركز منظمة التحرير وحسب، بل ويهدد وجودها التنظيمية كذلك.

ان التفكير في اتجاه تعميق الخلافات يعني الحاق اشد الضرر بالمكسب الهام الذي حققه النضال الفلسطيني وهو بروز الشخصية الوطنية الفلسطينية والاعتراف بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني.

كما ان التفكير بهذا الاتجاه سيضر بوحدانية التمثيل الفلسطيني وسيفيد اولئك الذين يتحفزون للبروز كبديل لتمر بواسطتهم المشاريع التصفوية للقضية الفلسطينية.

وعلى هذا الاساس فان الافتراض القائل بان تغيير موازين القوى العسكرية سيسهل الوحدة يعتبر بعيدا عن الواقعية مثلما هو بعيد عن الواقعية الاعتقاد بان الشرعية كافية وحدها للاحتفاظ بمكانة منظمة التحرير ودورها في حالة الانقسام.

وبالتالي فان المحافظة على وحدة المنظمة هي درع صيانة استقلالها وبغير ذلك تكون عرضة للضغوط وفقدان الاستقلالية.

ومن هنا فان اي حلول لا تقوم على ارضية صيانة الوحدة ومن منطلق التفهم المشترك لضرورتها سيكون مردودها سلبيا على المسيرة الفلسطينية.

ان اسس هذه الوحدة متوفرة في قرارات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني وفي معطيات التجربة نفسها .. بحيث اكدت هذه المعطيات ان حلفاء منظمة التحرير هم القوى المعادية للامبريالية وشركائها واتباعها بغض النظر عن مدى الخلافات الثانوية القائمة فيما بينهم.

ان كل الخلافات في مقابل الاتفاق على التصدي للهجمة الامبريالية القائمة تصبح ثانوية، وهذا الموقف ليس مطلوبا من المنظمة وحدها ان تتبناه، بل كل اطراف جبهة التصدي للهجمة الامبريالية.

لقد اضعفت الخلافات القائمة التأثير الايجابي على الشعوب العربية الذي احدثه انتصار جبهة الخلاص الوطني على المحاولة الاميركية لفرض الهيمنة الكتائبية على لبنان. واشغلت الشعوب العربية عن استخلاص المغزى الهام لاضطرار واشنطن وعملائها الى القبول باتفاق وقف اطلاق النار، ومثل هذا التأثير السلبي قائم في الاراضي المحتلة!

ولولا هذه الخلافات لكان صمود الحركة الوطنية اللبنانية في وجه الهجمة الامبريالية والكتائبية، ومساندة سوريا ومنظمة التحرير لتلك الحركة، حافزا قويا لنهوض جماهيري معاد للامبريالية وللرجعية العربية، وفرصة لتعزيز مكانة وتفوق سوريا ومنظمة التحرير وجبهة الخلاص الوطني في اوساط الجماهير العربية.

ان الرجعية العربية تحاول استغلال الخلافات القائمة لمصلحتها. فهي بتسعير الحملات المعادية لسوريا تحاول الايحاء للشعوب العربية وللشعب الفلسطيني بان لا طريق امامها سوى الاعتماد عليها وعلى الامبريالية الاميركية، وفي نفس الوقت، تستغل انشغال منظمة التحرير بالخلافات القائمة لتشديد هجومها ضد الجماهير الفلسطينية في الاردن وفي الاراضي المحتلة وفي منطقة الخليج.

ان قيود السلطات الاردنية على الجسور، واعادة من تعتقد بانهم يعارضون سياستها عن الجسور، ومصادرة جوازات السفر، ومنع طلاب الضفة والقطاع من السفر لمواصلة تحصيلهم العلمي، والاحالات

بقلم
بشير البرغوثي

الواسعة على التقاعد للفلسطينيين في بعض امارات الخليج كل هذه مظاهر للاستغلال المفضوح للخلافات القائمة.

وما نظن ان احدا بحاجة الى امثلة على استغلال الخلافات من قبل الرجعية وسلطات الاحتلال الاسرائيلي، ولا الى مواعظ عن اهمية الوحدة وضرورتها الماسة.

ولكن السؤال الذي ظل بلا جواب حتى الان هو لماذا لم تنجح الوساطات والمساعي الحميدة؟

ان مؤسسات منظمة التحرير وخاصة اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي يجب ان تسارع الى اتخاذ كل ما من شانه عدم ايصال الامور الى نقطة اللا عودة، التي نرجو ان لا تكون قد وصلت اليها بالفعل. ولعل الدعوة التي اعلن عنها لانعقاد المجلس المركزي تتحقق في وقت قريب.

وسوف يكون مفيدا، وهو ضروري، مبادرة بعض رؤساء البلديات الوطنيين في الضفة الغربية الى تقديم النصح، على الاقل، لجميع اطراف الخلاف بوجوب انهائه، وتبصيرهم بالاضرار التي يحدثها واحدثها، وبتاثيره السلبي على وحدة وفعالية المسيرة الوطنية، وبمظاهر استغلاله من كل الاوساط المعادية لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

الليكود يطالب باستسلام العراق ومن يراهنون عليه

انتهت المفاوضات بين الليكود والعراق لتشكيل ما يسمى بحكومة وحدة قومية، دون التوصل الى اتفاق لتشكيلها. وذكرت وسائل الاعلام بان الخلافات بين الجانبين قد شملت مواقفهما من السياسة الخارجية والقضية اللبنانية ومشاريع الاستيطان في المناطق المحتلة على الرغم من تقارب هذه المواقف!

ولقد اصرت قيادة الليكود خلال هذه المفاوضات على ضرورة تخلي العراق عن برنامجه باستسلامه لشروط الليكود مقابل اشراك في الحكومة الاسرائيلية المقبلة!

ويلخص اسلوب المحادثات بين هذين التكتلين وطبيعة مطالب الليكودية اضواء اضافية على ما تعنيه مطالبة واشنطن للدول العربية التوصل الى اتفاق مع اسرائيل، كما تحدد مدى الامكانيات التي سيطالبون بها في حالة جلوسهم على طاولة المفاوضات في ظل موازين القوى الحالية!

وليس هناك اذدى خلاف في ان الليكود الذي يطالب باستسلام "المعارضة" الداخلية، ولا يستطيع الوصول الى اي حل وسط معها بالنسبة للقضايا التي تتعلق بمستقبل العلاقات الاسرائيلية في هذه المنطقة سيتقدم بنفس المطالب من جميع الذين قد تنجح ضغوط واشنطن في جلبهم الى طاولة المفاوضات.

لقد اقترح قادة حزب المعراخ تطبيق مجموعة من المواقف تشبه الى حد بعيد تلك المواقف التي تطالب بها الرجعية العربية ومعسكر انقاذ ما يمكن انقاذه وجميع المراهنين على الحل الاميركي في هذه المنطقة.. لكن الليكود رفض هذه المواقف لصالح برنامج اسرائيل الكبرى الذي يسعى لفرضه.

ولالقاء المزيد من الاضواء، نقتبس فيما يلي مطالب المعراخ ولقد نشرتها الزميلة "الاتحاد":

— التمسك باتفاقات كامب ديفيد والسعي الى تطبيق الادارة الذاتية بموجب هذا الاتفاق.

— القبول بمبادرة ريغان.

— دعوة الحكومة الاردنية للتفاوض على اساس مشروع المعراخ بالتقسيم الوظيفي.

— عدم التخلي عن المستوطنات التي اقيمت حتى اليوم واستمرار الاستيطان في غور الاردن ومنطقة عتصيون (قرب الخليل) وفي ضواحي القدس والامتناع عن الاستيطان في الاماكن المكتظة بالمواطنين العرب.

— وبالنسبة لقضية لبنان طالب المعراخ ان يكون الانسحاب الاسرائيلي مشروطا بامن اسرائيل وليس بمطالب اخرى.

ويلاحظ بان هذه المطالب لم تتضمن اي اشارة عن ضرورة الانسحاب من المناطق العربية المحتلة او احترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، او اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ومع ذلك فقد رفضت بشكل قاطع من ممثلي الليكود ان شكل ومضمون المفاوضات التي جرت بين الليكود والمعراخ تقدم نموذجا مصغرا عما تخطط له حكومة شامير المقترحة ان كان ذلك بالنسبة للمناطق المحتلة او بالنسبة للقضية الفلسطينية، وهذا ما يجب ان يدركه الذين يعلقون انفسهم بالحبال الاسكة.

تعايش.. أم هيمنة والحاق!

تحدث المحامي "شلومو توسيا كوهين" مرشح الليكود لرئاسة بلدية "اورشليم" عن برنامجه الانتخابي. وفي مقابلة اجرتها معه صحيفة الانباء الحكومية الاسرائيلية اشار الى مفهوم مبتكر لما وصفه بالتعايش السلمي بين العرب واليهود في مدينة القدس. وحسب اقواله فقد اعتبر شركة كهرباء القدس العربية مثالا على هذا التعايش الذي سيسعى الى تعميمه على جميع المرافق العربية في حالة انتخابه.

ومما قاله بهذا الصدد "ان هذه الشركة تبتاع جزءا لا يستهان به من التيار من الشركة الاسرائيلية وهي توفر خدمات لعدد من الاحياء اليهودية والمستوطنات في الضفة الغربية وحتى معسكرات جيش الدفاع، وهذه الشركة في نظري مثالا حيا على امكانية التعاون بين ابناء الشعبين رغم الخلافات في وجهات النظر بينهم".

ومن الواضح ان اختيار نموذج شركة كهرباء القدس يمثل من وجهة نظر "كوهين" والليكود مثالا على سياسة الالحاق الاقتصادي والهيمنة التي امكن فرضها من خلال جملة من الاجراءات والتضييقات على هذه الشركة وغيرها تمهيدا للسيطرة عليها وابتلاعها!

وضمن هذه السياسة التي جاء كوهين ليقطف ثمارها في حملته الانتخابية منعت شركة كهرباء القدس من فرصة تطوير امكاناتها وتم الاعتداء على امتيازها ومورست ضدها سياسة خصار مستمرة كانت نتيجتها اعراقها فيما تعاني منه الان.

ويعرف الجميع ان ما فرض على شركة كهرباء القدس لم يكن بناء على رغبة هذه الشركة بل فرض عليها فرضا وبالتالي فان ما يعتبره مرشح الليكود "نموذج للتعايش" ليس سوى نموذج لفرض الهيمنة والسيطرة على المرافق العربية من خلال السياسة الرسمية القائمة على الضم والالحاق.

لهذا لم يتطرق "كوهين" الى هذه السياسة بل تحدث عن نتائجها واشاد بهذه النتائج ثم ابدى استغرابه ودهشته ازاء مقاطعة المواطنين العرب المستمرة لانتخابات البلدية، واعترف بفشل محاولاته للعثور ولو على مرشح عربي واحد لهذه الانتخابات.

ولعل في هذا الاعتراف تأكيدا على ادراك المواطنين العرب لما يهدف اليه كوهين بالنسبة لشركة كهرباء القدس، التي هي — حسب اقواله — نموذج مصغر لما يسعى الليكود لفرضه على القدس الشرقية وعلى الضفة الغربية باكملها.. ولهذا فلا داعي للدهشة والاستغراب من جانب توسيا كوهين او غيره!!